

تراكم الديون يُعقد نشاط الشركة التونسية للكهرباء

مخاوف من زيادة محتملة في أسعار الاستهلاك نتيجة جمود مشاريع الطاقة البديلة



آفاق ضبابية في طريق أمن الطاقة

واستطرد "من يريد أن يجد حلا لعلية أن يضاعف إنتاج الغاز أو يقوم بتسريح العمال".
وتتصاعد تشكيات المواطنين من سوء الخدمات على غرار ضعف الشبكة وتكرر الانقطاعات دون موجب أحيانا.
وتعود أضرار زيادة في استهلاك الكهرباء والغاز إلى عام 2017، حيث عدلت الحكومة الأسعار لتوفير عائدات بقيمة 175 مليون دينار (62 مليون دولار).
وسبق أن قامت الشركة باتخاذ خطوة زيادة الأسعار بنسبة 10 في المئة في فاتورة استهلاك الكهرباء، بينما بلغ معدل الزيادة في سعر الغاز الطبيعي حينها 12 في المئة.
وتتصاعد المخاوف من إمكانية تسبب عدم تطوير شبكات الكهرباء بما يتناسب مع تزايد الاستهلاك في أزمة شبيهة بتلك التي تشهدها الدول التي تعيش نزاعات مسلحة وحروب كليبيا ولبنان والعراق.

مليار دولار) من الغاز جزء منها يأتي من الجزائر، لكن الشركة تتبع للمواطنين باقل من تلك القيمة أي بنحو 1.43 مليار دولار لأن أسعار الكهرباء مدعومة، وهذا هو السبب الهيكلي المتراكم الذي أفرز عجزا.
وقال لـ"العرب" إن "إنتاج الكهرباء بالغاز اقتصادي وأقل كلفة من الطاقات البديلة التي تتطلب استثمارات، وفيها مشاكل مثل الطاقات التي تشغل بالرياح والشمس، ووجودها لا يعطي 5 أو 6 في المئة، بينما تطمح الدولة إلى الوصول إلى 20 في المئة".
وبخصوص الحلول الممكنة للتقليل من الديون المتفاقمة للشركة كما هو الشأن لباقي الشركات الحكومية، قال الدرويش إنه "إلى جانب العجز الهيكلي تم في 2011 توظيف 3 آلاف عامل جديد تحت الضغط، فاصبحت الشركة عاجزة، باعتبار فاتورة الرواتب الإضافية".

سيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى استيراد الكثير من الطاقة النظيفة. وقال "لهذا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى سوق في الجوار المباشر تكون ديناميكية ويمكن أن تنتج ما يتجاوز احتياجاتها".
وتبلغ طاقة إنتاج محطة قرقاج 471 ميغاواط، وهي توفر نحو عشرة في المئة من الطلب المحلي على الكهرباء، وتوسع تونس لتنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بإنتاج الطاقة البديلة من خلال خطط طموحة لتشجيع القطاعين العام والخاص.
ويرى خبراء في مجال الطاقة أن التوظيف العشوائي الذي حصل في عام 2011 عمّق الأزمة ورفع في كلفة الرواتب، ما ساهم في تراكم ديون الشركة.
ويؤكد عماد الدرويش الخبير الدولي في مجال الطاقة أن "ستاع" تشتري سنويا ما يعادل 4.65 مليار دينار (1.67

تحقيق قدرة 4 غيغاواط بحلول سنة 2030. ومع ذلك هناك عدة مشاكل على مستوى تمويل المشاريع في قطاع الطاقة المتجددة، منها بطء المواعيد واشترط عدة ضمانات من البنوك ناهيك عن ارتفاع الضريبة رغم الحوافز المقدمة للمستثمرين.
ويشير رئيس الغرفة النقابية للخلايا الكهروضوئية على الكنزاوي إلى إشكالية الربط بالكهرباء. وأوضح في تصريحات صحافية أنه من بين 30 مشروعا مرخصا تم توصيل مشروع واحد فقط بقدرة 1 ميغاواط.
في المقابل أكد المسؤول عن برامج البيئة والطاقة وتغيير المناخ في وفد الاقتصاد الأوروبي كوينتين بينيو التزام الاتحاد الأوروبي بدعم تونس في الانتقال الطاقى.
ولفت إلى أنه لتحقيق هدفه المتمثل في حياض الكربون بحلول سنة 2050،

تتفاقم أزمة الشركة التونسية الحكومية للكهرباء بسبب تراكم ديونها في ظل محدودية دور الدولة في معالجة وضعيتها لمواجهة مشكلة الانقطاعات المتكررة وتكاليف الصيانة بسبب عدم تحقيقها للإيرادات، مما جعل احتمالات الزيادة في أسعار الاستهلاك تتعاظم، في وقت يتراجع فيه مستوى خدماتها فيما يتم تحميل المواطنين عبء خسائرها المستمرة.

يغطي كلفة الكهرباء والغاز، ما جعلنا في وضعية مالية خانقة".
وأضاف "هناك حوالي 40 في المئة لا يغطي فيها سعر الكلفة سعر البيع، ونستورد الغاز من الجزائر في وقت يجب أن تتدخل الدولة".
وبخصوص الديون المتفاقمة التي تتخبط فيها الشركة، قال الجلاصي "هناك ديون مستحقة لدى المستهلكين تقدر بحوالي 200 مليون دينار (72.5 مليون دولار)".
ولمواجهة اتساع الديون لم يستبعد الجلاصي إمكانية رفع الدعم تدريجيا من الآن حتى سنة 2025 والترفع في أسعار الاستهلاك مرتين سنويا. وقال إن "الحكومة مطالبة بسداد ديون الشركات والمؤسسات العمومية المقدرة بأكثر من مليار دينار (360 مليون دولار)".

ورغم أن تونس أعلنت في 2017 عن خطة لإنتاج الكهرباء من المصادر البديلة لتلبية احتياجات البلاد المستقبلية من الطاقة بعد توقعات ببدء تراجع إنتاج النفط والغاز والذي يعدّ المحرك الأساسي لإنتاج الكهرباء، إلا أن المشروعات تسير ببطء شديد للغاية.
وأكّد بلحسن شيبوب مدير عام الكهرباء وانتقال الطاقة بوزارة الصناعة والطاقة والمناجم مؤخرا أن تونس تطمح إلى زيادة حصة الطاقات البديلة في إنتاج الكهرباء إلى 30 في المئة بحلول سنة 2030 واستثمار نحو 360 مليون دولار سنويا في القطاع لتحقيق أمن الطاقة.
واعتبر خلال حديث في ندوة حول تمويل وتنفيذ مشروع للطاقة الشمسية أن قطاع الطاقة المتجددة هو محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن شأنه أن يولد فرص العمل ويقلل من تكلفة إنتاج الكهرباء.
وأشار إلى أن برنامج تطوير الطاقة المتجددة المنفذ منذ العام 2015 يهدف إلى

خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - تتزايد متاعب تونس بشان تأمين استقرار إمدادات الكهرباء بشكل مستمر نتيجة ما تواجهه شركة الكهرباء الحكومية (ستاع) من وضع مالي مأزوم منذ سنوات بسبب الديون التي خلفت عجزا ماليا متفاقما.
وتواجه الشركة الحكومية مزيجا من المشكلات التي أدت في نهاية المطاف إلى عجزها عن تأمين إمدادات الكهرباء بشكل مستمر في بعض المناطق خلال هذا الصيف جراء عدم توفر السيولة الكافية للقيام بأعمال الصيانة الدورية على الشبكة.

عبدالقادر الجلاصي
هناك إمكانية لرفع الدعم وزيادة أسعار الفواتير مرتين سنويا

عماد الدرويش
الحل إما في مضاعفة إنتاج الغاز أو تسريح بعض عمال ستاع

وتتشعب مشاكل ستاع وصعوباتها حسب الخبراء والمراقبين، حيث يعتبر هؤلاء أن تلاقم الديون من سنة إلى أخرى حال دون تسوية الوضعية المالية لهذا الكيان الحكومي، ما جعل إمكانية رفع الدعم والزيادة في أسعار الاستهلاك واردة أكثر من أي وقت مضى.
وقال عبدالقادر الجلاصي الكاتب العام للجامعة العامة للكهرباء والغاز لـ"العرب"، "توجد مشاكل هيكلية وظرفية للشركة تمثل أساسا في أن سعر البيع لا

الحكومة الشرعية تردع المتلاعبين بالعملة اليمينية المنهارة

وقبل الحرب كان يباع الدولار الواحد بنحو 215 ريالاً، لكن تداعيات الصراع أقلت بانعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات، بما في ذلك العملة. ونسبت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية إلى مدير عام المركزي فرع سيئون أحمد جهمان قوله "إن العملة أسفرت عن ضغط عدد من التجاوزات التي اتخذت ضدها الإجراءات القانونية الصارمة والتي أغلقت على إثرها محلات الصرافة المخالفة"، لكنه لم يذكر عددها بالتحديد.

80
محل صرافة تم إغلاقها في مدينة تعز، وعشرات أخرى في مدينة سيئون لحماية الريال

وتهدف الحملة إلى ضبط المضاربين بأسعار الصرف والتسبب في تدهور قيمة الريال مقابل العملات الأجنبية، وضبط المخالفين لتعليمات البنك المركزي بعدم التعامل مع شبكات الحوالات المالية المحلية غير المرخصة والتي تعمل دون رقابة.
ويؤكد اقتصاديون أن التراجع الكبير في قيمة الريال جاء نتيجة لجموعه من الأسباب الرئيسية، منها ضعف مصادر النقد الأجنبي ولجوء الحكومة إلى تغطية الموارد عن طريق الإصدار النقدي دون قيمة.
وتشير تقديرات أممية إلى أن قرابة 80 في المئة من السكان في اليمن أصبحوا بحاجة إلى المساعدات، وأن نحو 4 ملايين منهم مهددون بالمجاعة.

عدن - كثفت السلطات الأمنية التابعة للحكومة اليمينية الشرعية من حملاتها في المناطق التي تسيطر عليها ضد المتلاعبين والمضاربين بالريال المنهار، وسط تحذيرات من المتعاملين في سوق صرف العملات الأجنبية من النتائج السلبية لقرار استمرار إغلاق شركات الصرافة.

وبينما أغلقت الأجهزة الأمنية العشرات من محلات الصرافة بمدينة تعز جنوب غرب اليمن منذ السبت الماضي، ضمن حملة لمنع التلاعب بأسعار صرف العملات، نفذ المركزي فرع سيئون بمحافظة حضرموت، حملة تفتيش ومسح ميداني لمحلات الصرافة غير الرسمية والتي تم على إثرها إغلاق عدد من محلات الصرافة المخالفة للقوانين. وأفاد الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية بأن "الحملة الأمنية وإدارة مباحث الأموال العامة بشرطة تعز، أغلقت 80 محل صرافة مخالفة وغير مرخصة، بموجب أوامر النيابة، وذلك بالشراكة مع مندوبين من نيابة الأموال وفرع البنك المركزي اليمني في المحافظة".

ونقل الموقع عن قائد الحملة الأمنية العقيد نبيل الكهفي قوله إن "الحملة مستمرة بالشراكة مع الأجهزة المعنية بهدف الحفاظ على أسعار العملة ومنع التلاعب بأسعار الصرف، بما يساهم في الحفاظ على الاقتصاد الوطني".
ومنذ أيام، تشهد العملة المحلية تراجعاً قياسياً للمرة الأولى في تاريخها؛ حيث بلغ سعر الدولار حوالي 1007 ريالاً، وسط موجة سخط في البلاد.

الخرطوم في سباق مع الزمن لجذب رؤوس أموال جديدة للمناطق الحرة

كما تعمل الشركة على تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة لزيادة حجم الصادرات، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات النوعية بجذب الصناعات المتخصصة وكذلك توفير فرص عمل جديدة وتنمية القدرات البشرية.
وكشف المدير العام للشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة بالإبنة عبدالوهاب محمد عن خطة شاملة لتطوير الأنشطة الرئيسية للشركة المتمثلة في المناطق الحرة والمعارض والأسواق الحرة.

الهادي محمد إبراهيم
سنذل كافة المعوقات البيروقراطية أمام أداء المناطق الحرة

وتهدف الخرطوم إلى جذب تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة بقيمة عشرة مليارات دولار سنويا مقارنة مع تدفقات بلغت مليار دولار قبل الإطاحة بنظام عمر البشير، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة.

ويعتبر السودان أحدث دول العالم التي تدخل إلى مجال رؤية المستثمرين في الأسواق الناشئة الذين يبحثون عن فرص في أماكن تنفتح فقط على رأس المال الأجنبي.
وأكّد مدير منطقة قري الحرة محمد مهدى شرفي أن المنطقة تقدم مجموعة من المزايا والتسهيلات للمستثمرين مثل الحرية الكاملة في تحويل رؤوس الأموال والأرباح.
وأشار إلى أن النشاط الصناعي يحظى باهتمام خاص لأهميته متوقعا زيادة حجم الاستثمار بمنطقة قري الحرة خلال الفترة القادمة.

المهتك والذي فقد معظم إنتاجه النفطي والحكومة عليها متأخرات مستحقة لصندوق النقد الدولي.

ومع هذا، فإن هدف الخرطوم زيادة الاستثمارات الأجنبية إلى عشرة أضعاف مما هي عليه اليوم ليس من قبيل التهور بل مخططا يهدف مع حرص الحكومة على المضي قدما في برنامج إصلاح الاقتصاد رغم كل التحديات التي تقف أمام تنفيذ طموحاتها.

وتعهد وزير الاستثمار والتعاون الدولي الهادي محمد إبراهيم أثناء زيارة قام بها إلى منطقة قري الحرة بتذليل كافة الصعوبات والمعوقات البيروقراطية، التي تواجه أداء المناطق الحرة بالبلاد. واعتبر أن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة خلال الأونة الأخيرة "سيكون لها أثر إيجابي على المناطق الحرة خاصة وأنها ستزيل التشوهات عن الاقتصاد الكلي"، متوقعا استقرار الأسعار في ديسمبر المقبل.

وقال إبراهيم إن "المناطق الحرة تعد نموذجا مثاليا للاستثمارات لما يتوفر بها من ميزات خاصة وفقا لقانونها"، منوها بأنها وعاء مهم لزيادة الإيرادات العامة وتحسين ميزان المدفوعات.
وكشف الوزير عزم الوزارة على العمل مع الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة المملوكة للدولة لتطوير البنى التحتية وإزالة الانقطاعات في القوانين بين المناطق الحرة والجهات ذات الصلة.
وتأسست شركة المناطق الحرة في 1993 وتحوّلت إلى شركة مساهمة عامة في 2002، ويعتبر نشاط الأسواق الحرة والعمل التجاري من الأنشطة الرئيسية في الشركة بغية المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي وتوطين وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

أظهر السودان عزيمة قوية لخوض معركة النهوض بمناخ الأعمال وخاصة في المناطق الحرة، والذي تراجع بشكل كبير في سنوات الحظر الأمريكي وبسبب ارتباك السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة قبل 2019 بعد عجزها عن إيجاد حل مستدام لهذه المشكلة.

الخرطوم - تامل الأوساط الاقتصادية السودانية في أن تتمكن الحكومة الانتقالية من تجسيد وعودها على أرض الواقع بشأن إيجاد حلول سريعة للعقبات المزمنة التي تواجه نشاط المناطق الحرة في ظل تباطؤ نمو تدفق رؤوس الأموال عليها.

ويقول مراقبون ومسؤولون سودانيون إن تحولا كبيرا لا بد من أن يجري في أولويات الحكومة في الوقت الحاضر حتى يمكنها من انتزاع ثقة المستثمرين بالأفاق الكبيرة للموارد الطبيعية التي يمتلكها البلاد مع تبديد مخاوفهم من وضع أموالهم في السودان خاصة وأن هناك دعما دوليا كبيرا لمساعدته للنهوض مجددا.



رسم معالم جديدة لمستقبل الاستثمارات